ربحت أكثر من 480 مليون دينار خلال الجلسات الخمس الأخيرة

«بيان»: تحسن البورصة جاء وسط هدوء نسبي للأحداث السياسية

قال التقرير الصادر امس السبت عن شركة بيان للاستثمار: غيرت بورصة الكويت مسارها نحو الصعود وتمكنت مؤشراتها الثلاثة من تحقيق تحسن نسبي في أدائها خلال الأسبوع الماضي معوضة جزء من خسائرها التي تكبدتها في الفترة السابقة، إذ أنهت تداولات الأسبوع مسجلة مكاسب متباينة بدعم من موجة الشراء التي شهدتها البورصة في أغلب جلسات التداول، والتي تركزت على الأسهم الصغيرة والخاملة التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الدفترية أو الإسمية، بالإضافة إلى عمليات التجميع التي طالت بعض الأسهم القيادية التي من المتوقع أن تفصح عن بيانات فصلية إيجابية. وقد جاء التحسن الذي شهده السوق خلال الأسبوع الماضي وسط هدوء نسبي للأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية، بالإضافة إلى وصول أسعار الكثير من الأسهم لمستويات مغرية للشراء.

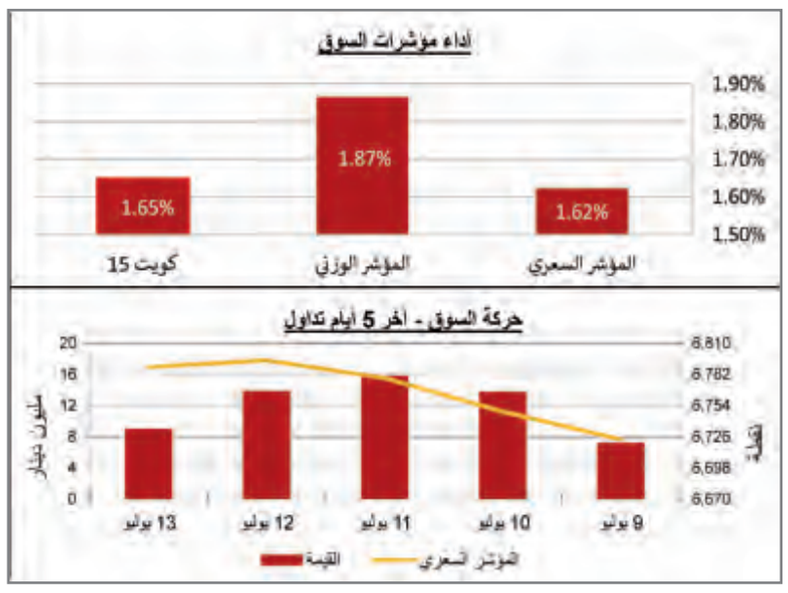

اداء مؤشرات السوق

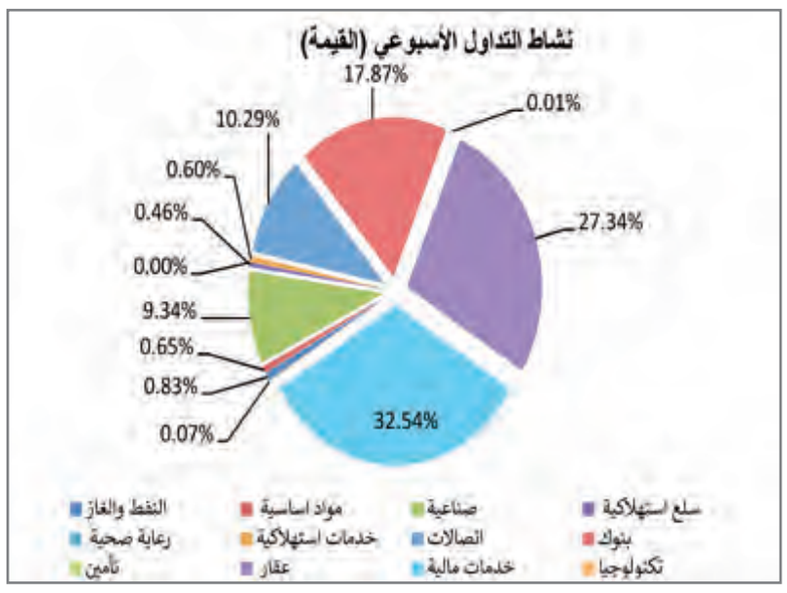

نشاط التداول الاسبوعي

- السوق تمكن من تحقيق مكاسب في ظل حالة من التفاؤل بين المتداولين
- البيئة الاستثمارية والاقتصادية في الكويت لا تزال غير جاذبة للاستثمار
- القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة وصلت إلى 26.72 مليار دينار
- الكويت حلت بالمركز الخامس خليجياً والـ14 عربياً في مؤشر "ضمان"

أوساط المتداولين

هذا وقد تمكن السوق من تحقيق مكاسبه في ظل شيوع حالة من التفاؤل بين أوساط المتداولين فيما يخص نتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الجاري، خاصة في قطاع البنوك؛ فيما لازالوا المتداولون يترقبون إفصاحات باقي الشركات بهدف تحديد أولوياتهم الاستثمارية في المرحلة المقبلة.

وربحت البورصة أكثر من 480 مليون دينار كويتي خلال الجلسات الخمس الأخيرة، حيث وصلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي إلى حوالي 26.72 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 1.83% عن مستواها في الأسبوع قبل الماضي الذي بلغ 26.24 مليار دينار كويتي. أما على الصعيد السنوي، فقد ارتفعت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي لتصل إلى 50.16% وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك.

على الصعيد الاقتصادي، حلت الكويت بالمركز الخامس خليجياً (قبل الأخير) والـ14 عربياً في مؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار 2017" والصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، حيث استطاعت الكويت أن تجذب استثمارات أجنبية بقيمة 275 مليون دولار فقط خلال عام 2016، فيما استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة التي شغلت المرتبة الأولى عربياً وخليجياً في جذب استثمارات أجنبية بقيمة 9 مليارات دولار خلال العام الماضي. وأضافت المؤسسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية قد بلغ حوالي 30.8 مليار دولار خلال العام 2016، مقارنة بـ24.6 مليار دولار في العام 2015 أي بنسبة ارتفاع بلغت 25%.

الاستثمارات الاجنبية

ولا شك أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة الكثير من الفوائد الهامة لاقتصاد أي دولة في الكثير من الأصعدة، إذ تساهم في تسريع عملية التنمية وانتقال التكنولوجيا المتقدمة وخلق المزيد من فرص العمل وتنمية وتطوير البنية التحتية في البلدان التي تستقطب هذه الاستثمارات؛ لذلك فقد أصبحت العديد من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، تبدي المزيد من الاهتمام لمسألة جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها أحد أهم العوامل التي تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من وصول حصيلة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية إلى ما يزيد عن 30 مليار دولار خلال العام الماضي، إلا أن حصة الكويت منها لم تتعدى نسبتها 0.9%، وهو ما يثبت أن البيئة الاستثمارية والاقتصادية في الكويت لا تزال غير جاذبة للاستثمار، فهذه النسبة الضئيلة تعد مبررة ومنطقية في ظل استمرار عدم معالجة المعوقات التي يقابلها المستثمرون في البلاد، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر قلة الأراضي المخصصة لإقامة المشروعات، وهو ما يعد من أكثر العوامل المعوقة للاستثمار الأجنبي والمحلي في الدولة، فضلاً عن طول إجراءات الدورة المستندية وصعوبة إصدار التراخيص والبيروقراطية العقيمة التي يقابلها المستثمر عند البدء في نشاطه الاستثماري داخل الكويت.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكنت البورصة من تحويل مسارها نحو الصعود واستطاعت مؤشراتها الثلاثة أن تحقق مكاسب متباينة بنهاية الأسبوع، لاسيما المؤشر السعري الذي استفاد من النشاط المضاربي الملحوظ على الأسهم الصغيرة والخاملة، لاسيما التي يتم تداولها بأسعار تقل عن 100 فلس للسهم، تلك الأسهم التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة مما جعلها مغرية للشراء. هذا وقد شهدت بعض الأسهم القيادية أيضاً حركة شرائية انعكست على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان صاحبا المؤشر السعري في المنطقة الخضراء خلال الأسبوع.

التداولات اليومية

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع محققة مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة، خاصة المؤشر السعري الذي ارتفع بأكثر من 43 نقطة بفضل المضاربات السريعة والنشطة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، إضافة إلى الدعم الذي تلقاه السوق من عمليات الشراء الانتقائية التي استهدفت بعض الأسهم القيادية. وجاءت مكاسب السوق على الرغم من تراجع مستويات السيولة النقدية بنهاية الجلسة، حيث تراجعت قيمة التداول بنسبة بلغت 13.8%. هذا ووصل السوق تحقيق المكاسب لمؤشراته الثلاثة في الجلسة التالية وسط استمرار النهج المضاربي في السيطرة على مجريات التداول، إضافة إلى حركة التجميع القوية التي طالت عدد من الأسهم القيادية، خاصة في قطاع البنوك. وقد جاء هذا الأداء في ظل ارتفاع واضح لنشاط التداول بالمقارنة مع الجلسة السابقة وخاصة على صعيد السيولة النقدية، إذ سجلت قيمة التداول بنهاية الجلسة نمواً نسبته 90% تقريباً.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد استمرت بورصة الكويت في تحقيق الارتفاع لمؤشراتها الثلاثة بدعم من استمرار موجة الشراء القوية التي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، إضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي تركزت على بعض الأسهم الخاملة. جاء ذلك وسط استمرار نمو مؤشرات التداول الثلاث، خاصة على صعيد الكمية والقيمة اللتان ارتفعتا بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 13% و 15% على التوالي.

وفي جلسة يوم الأربعاء، شهد كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني استمرار إغلاقهما في المنطقة الخضراء للجلسة الرابعة على التوالي، فيما أنهى مؤشر كويت 15 تداولات الجلسة بدون تغير يذكر. وقد جاء ذلك في ظل تراجع السيولة النقدية بشكل محدود مع نهاية الجلسة، إذ تراجعت بنسبة 12% تقريباً مقارنة مع جلسة يوم الثلاثاء. أما في جلسة نهاية الأسبوع، فقد أنهت مؤشرات السوق الثلاثة تعاملاتها في المنطقة الحمراء، وذلك على إثر اتجاه العديد من المتداولين لعمليات جني الأرباح، خاصة بعد الارتفاعات الواضحة التي طالت بعض الأسهم في الجلسات السابقة.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,788.48 نقطة، مسجلا نمواً نسبته 1.62% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 1.87% بعد أن أغلق عند مستوى 404.62 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 922.29 نقطة بنمو نسبته 1.65% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 28.60% ليصل إلى 11.93 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 60.34%، ليبلغ 77.78 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 18.10%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 6.45%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 4.21%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات البورصة ارتفاعاً لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي بصدارة قطاع الاتصالات، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 5.18%، وذلك حين أغلق عند مستوى 598.27 نقطة، تلاه في المرتبة الثانية قطاع النفط والغاز، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 1,036.75 نقطة بنمو نسبته 2.49%. وشغل قطاع العقار المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره ارتفاعاً أسبوعياً نسبته 2.42%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 945.06 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع التأمين، إذ سجل مؤشره نمواً بسيطاً بنسبة بلغت 0.03% بعدما أغلق عند مستوى 1,010.17 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 154.98 مليون سهم تقريباً شكلت 39.85% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 115.33 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 29.65% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 12.70% بعد أن وصل إلى 49.38 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.54% بقيمة إجمالية بلغت 46.68 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.34% وبقيمة إجمالية بلغت 39.22 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 25.63 مليون د.ك. شكلت 17.87% من إجمالي تداولات السوق.

برعاية رئيس الوزراء.. وبتنظيم «NoufEXPO» بالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

انطلاق «منتدى الحكومة الإلكترونية الخامس - التحول نحو الرقمية» نوفمبر المقبل

أعلنت شركة نوف إكسبو عن تنظيم «منتدى الحكومة الإلكترونية الخامس- التحول نحو الرقمية» للعام الخامس على التوالي، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في الفترة من 5 الى 7 نوفمبر المقبل، بقاعة الراية في فندق كورت يارد ماريوت الكويت.

ويأتي هذا المنتدى تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وذلك في إطار الدعم الرسمي المتواصل الذي ساهم في جعل منتدى الحكومة الإلكترونية أحد معالم النهضة التكنولوجية في الكويت، حيث يسهم من خلال المحاور والمواضيع التي يطرحها في رسم المستقبل لمجتمع المعلومات في الكويت وتطور مسيرة الخدمات الحكومية الإلكترونية فيها.

محاور المنتدى

سيتناول «منتدى الحكومة الإلكترونية الخامس-التحول نحو الرقمية» والمعرض المصاحب له مختلف الجوانب التي يتعين على الجهات الحكومية أخذها بالاعتبار خلال عملية تحولها نحو الرقمية.

وسيرسم المنتدى للمسؤولين والمختصين طريقا أكثر وضوحا لعملية التحول نحو الرقمية والعوامل التي تحتم السير بها، كما سيوضح المخاطر المحتملة وكيفية تجنبها مستفيدا من تجارب الدول التي سبقت.

وسيتطرق كذلك، إلى الظواهر التكنولوجية الحديثة وتأثيرها على مسيرة التحول نحو الرقمية وكيفية الاستفادة منها، وتجدر الإشارة إلى أن التحول نحو الرقمية يعتبر المسار الإلزامي لكل المؤسسات في القطاعين العام والخاص للبقاء في دائرة العمل والنمو والمنافسة من الآن وصاعدا.

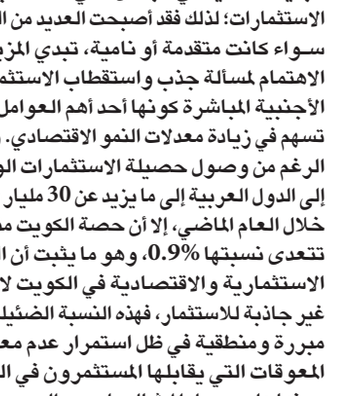

رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك

تحول رقمي

يمكن تعريف التحول نحو الرقمية على أنه التبني المتسارع للأنشطة والأعمال والإجراءات وتطوير المهارات وأنظمة العمل لنتمكن من الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات، وتحديد الخطوات بهذا الشأن على نحو استراتيجي وضمن أولوياتها المنطقية.

وبغض النظر عن هذا التعريف أو غيره، فإن القيمة الحقيقية للتحول نحو الرقمية تكمن في رفع الإنتاجية وتحسين الخدمات على جميع أصعدة الأعمال وتخفيض كلفتها في نفس الوقت، وينطبق ذلك على كل المؤسسات سواء كانت ضمن نطاق القطاع العام أو القطاع الخاص.

جائزة المنتدى

في هذا السياق، أعلنت شركة NoufEXPO في بيان صحافي، أن منتدى الحكومة الإلكترونية الخامس سيشهد الإعلان عن الفائز بجائزة الخدمة الإلكترونية المتميزة، والتي سبق أن أطلقها الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات خلال الدورة الرابعة للمنتدى العام الماضي.

وتشكل الجائزة حافزا قويا لكل الجهات الحكومية للإسراع في خططها لتطوير خدماتها الإلكترونية المتعلقة بخدماتها للمواطنين، كما تدفعها لإنجاز خططها من خلال جهد منسق للتحول نحو الرقمية في كل مجالات العمل والخدمة العامة المنوطة بها.

مشاركات واسعة

وأكدت الشركة في ختام بيانها أن منتدى الحكومة الإلكترونية ومنذ دورته الأولى في العام 2013 شهد مشاركة واسعة من العديد من شركات التكنولوجيا العالمية مثل Microsoft وIBM وEMC وCISCO و Symantec وFireEye وEY وAruba وغيرها، بالاضافة الى العديد من الشركات المحلية الكبرى، مثل شركة الاتصالات الكويتية «VIVA»، وشركة صناعات الغانم، وبيت التمويل الكويتي، وشركة الخدمات المصرفية الآلية «KNET»، وغيرها.

ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 12 بالمئة بـ 9 أشهر

قالت وزارة الاستثمار في مصر، امس السبت، إن الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع بنسبة 12 بالمئة في الشهور التسعة الأولى من السنة المالية 2016–2017 إلى 6.6 مليار دولار، مقارنة مع 5.9 مليار دولار في نفس الفترة من السنة المالية الماضية.

وتبدأ السنة المالية في مصر في الأول من يوليو وتنتهي في 30 يونيو.

وأضاف بيان الوزارة "ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (يوليو – مارس) من العام المالي 2016–2017 بنحو 12% ليصل إلى 6.6 مليار دولار مقارنة بنحو 5.9 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق 2015–2016".

الاستثمار المباشر في مصر يرتفع

ألمانيا تقر ضوابط شديدة على الاستثمارات الأجنبية

أقرت الحكومة الألمانية، أمس، مرسوما يشدد ضوابط الاستثمارات الأجنبية في شركاتها الاستراتيجية تزامنا مع تنامي القلق في أوروبا حيال شهية الصين.

ووفقا لـ"الفرنسية"، فإن بريجيت زيبريس وزيرة الاقتصاد من الحزب الديمقراطي الاشتراكي قالت في بيان، "ما نزال أحد أكثر الاقتصاديات انفتاحا في العالم، لكننا أيضا نحرص على أن تكون ظروف المنافسة عادلة، شركاتنا لها علينا حق".

ولم يذكر البيان البلدان المستهدفة على وجه التحديد لكن الصين ضمنها بشكل واضح.

وحذرت المستشارة أنجيلا ميركل قبل قمة مجموعة العشرين الأسبوع الماضي من التوسع الاقتصادي الصيني، مشيرة إلى أن بكين تعد أوروبا "شبه جزيرة آسيوية".

وفي ألمانيا، يخضع كل استثمار حجمه أكثر من 25 في المائة، من رأس مال أي شركة من جانب مستثمرين من خارج الاتحاد الأوروبي أو رابطة التجارة الحرة الأوروبية حكما لمراجعة وزارة الاقتصاد.

ويتعلق الأمر بالتحقق ما إذا كانت الصفقة المحتملة ستؤدي إلى تقويض النظام العام أو أمن البلاد.

مصنع في المانيا

قانون من 60 صفحة يخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

أعلنت الحكومة البريطانية أن دورة جديدة ممن المفاوضات بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ستجرى الاثنين في بروكسل.

وسيلتقي وزير بريكست Brexit البريطاني ديفيد ديفيس كبيرة مفاوضي الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه يليه اجتماع للمنسقين ومجموعات العمل. وستجري اجتماعات أخرى حتى الخميس في بروكسل، حيث ستعقد جلسة عامة ومؤتمر صحافي. وكان ميشال بارنييه صرح مؤخرا أن مسائل كلفة بريكست وحقوق المواطنين المغتربين والحدود الأيرلندية يجب أن تحل قبل البدء بمناقشة "العلاقات المستقبلية".

وأكد أن المفاوضات حول بريكست يفترض أن تختتم بحلول أكتوبر 2018 لتتمكن كل الأطراف المعنية من المصادقة على الاتفاق النهائي بحلول مارس 2019. ونشرت الحكومة البريطانية مشروع قانون يلغي تفوق التشريعات الأوروبية. لكن النص الذي سيطرح للتصويت عليه في الخريف لن يلقى تأييد المعارضة العمالية بصيغته الحالية. وهدد رئيسا حكومتي اسكتلندا وويلز بتعطيله. ويهدف النص الذي يحمل عنوان "مشروع قانون حول الخروج من الاتحاد الأوروبي" ويقع في أكثر من 60 صفحة، إلى إلغاء "قانون المجتمعات الأوروبية" الصادر في 1972، في "يوم الخروج" من الاتحاد.

مقر الاتحاد الأوروبي

ويهدف مشروع القانون المعروف أيضا بمشروع قانون الإلغاء إلى استبدال القوانين الأوروبية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك في التشريع البريطاني وهي مهمة هائلة بالنظر إلى الكم الكبير من القوانين الموجودة حاليا. عمليا من المفترض أن يتيح مشروع القانون لبريطانيا مواصلة أعمالها بشكل طبيعي بعد خروجها فعليا من الاتحاد الأوروبي.

إنهاء إجراءات العجز المفرط في اليونان

بعد ثماني سنوات من بدء إجراءات تأديبية ضد اليونان لخرق قواعد العجز، أوصت المفوضية الأوروبية – الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي –، بإسقاط هذا الإجراء. ويتطلب إنهاء ما يطلق عليها إجراءات العجز المفرط بحاجة إلى موافقة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، ويعد ذلك بمنزلة علامة على التعافي المالي والاقتصادي لليونان، التي خضعت ثلاث مرات لحزم الإنقاذ منذ 2010، وفقا لـ"الألمانية". وبموجب قواعد الاتحاد الأوروبي، يجب أن تبقي الدول الأعضاء معدل العجز دون الـ3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وفي عام 2009، عندما بدأت إجراءات العجز المفرط، كان عجز اليونان قد بلغ 15.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وفي عام 2016، سجلت البلاد تجاوزا بلغ 0.7 في المائة.

وقال بيير موسكوفيتشي، مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية بالاتحاد الأوروبي: "هذه لحظة رمزية للغاية لليونان. بعد سنوات كثيرة من تضحيات شعب اليونان، تحصد البلاد أخيرا ثمار جهودها".